مقومات تموقع المرأة في سوق العمل في الجزائر

عطار عبد الحفيظ
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

ملخص

إن تقدير حجم التشغيل النسوي في الجزائر وتحديد أهم الفئات التي تكوّنه بصفة رسمية، أو غير ذلك كالتي يحتويها التشغيل غير الرسمي من عاملات منزليات، مساعدات عائليات أو حتى ربّات البيوت يبرز التطور الذي عرفته الطبقة العاملة النسوية في الجزائر كون المرأة أصبحت تحاول البحث عن العمل لكسب لقمة العيش، وهي تسعى أيضا من خلال ذلك إلى البحث عن التقدير والاندماج أكثر في المجتمع .إذا كان هذا التوسع يعبر عن مرونة تخص مفهوم الاندماج داخل النسيج الاقتصادي و الاجتماعي في فترات الأزمات و حتى في مراحل النمو، فهو يبقى غير كاف بعيدا عن مستوى التطلعات .فالكل يجمع بأن هناك قوة إنتاجية لا يستهان بها لدى فئة النساء، إلا المشكل يكمن في اعتراف المجتمع بذلك،كون الواقع يعبر عن وجود علاقة بين المرأة ونوعية العمل، وبصيغة أخرى بطبيعة النشاط كظاهرة اجتماعية يبرزها تموقع المرأة في الوجه الأخر لسوق العمل داخل إطار التشغيل غير الرسمي . هذا الأخير، و من خلال العمل المنزلي أبرز مرونة استقطاب كبيرة لفئة النساء أضحت تميزه كعامل هام في خلق التوازن و امتصاص الفائض في سوق العمل.

الكلمات المفتاحية : سوق العمل _ التشغيل النسوي _ المقومات _ الإنتاجية _ التشغيل غير الرسمي

Résumé

L'estimation de l'emploi féminin en Algérie et l'identification des catégories qui le composent officiellement ou autrement tel qu'elles figurent dans l'emploi informel (comme les travailleurs à domicile, les aides familiaux ou même des femmes aux foyers), expose l'évolution de la classe des femmes occupées en Algérie. Ces femmes essayent de trouver un emploi pour gagner leur vie et cherchent aussi de la reconnaissance et l'intégration au sein de la

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

communauté. Mais, même si cette expansion reflète une flexibilité spécifique d'intégration aux moments des crises ou même à des périodes de croissance, elle reste insuffisante, loin des attentes. Alors que tout le monde reconnait cette force productive féminine à laquelle il faut compter, le problème réside dans ce manque de reconnaissance sociale, car la réalité présente une relation entre les femmes et la qualité du travail, en d'autres termes à la nature de l'activité comme un phénomène social, mis en évidence dans le positionnement des femmes de l'autre côté du marché du travail dans le cadre de l'emploi informel. Ce dernier, par le biais des travaux à domicile et domestiques fait apparaître sa flexibilité attractive pour le genre féminin, le faisant distinguer comme un facteur important dans le maintien d'équilibre au sein du marché du travail.

Mots clés : Emploi informel –Productivité –Eléments –Emploi féminin –Marché du travail

مقدمة

إنّ أهمية النشاط الاقتصادي عند فئة النساء أمر معترف به خاصة في الآونة الأخيرة . و عليه فإنّ الهيئات الرسمية بدأت تأخذ بعين الاعتبار المعطيات التي تخصّ هذه الفئة في جانب المحاسبة الوطنية .إذ أن مشاركة المرأة في النمو الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد أصبح أمر الساعة ، فهو يأخذ أكبر حيّز من الحوارات و التظاهرات الثقافية، و هو من أهم مطالب الفئة النسوية. و رغم أنّ حصة هذه الفئة من التشغيل العام في الجزائر تبقى ضعيفة ، إلا أن المخططات و التحليلات الاقتصادية و الاجتماعية تتنبّأ بزيادة و لو نسبية لفئة النساء العاملات. أضف إلى ذلك تطلعات المرأة الجزائرية اليوم و إرادتها نحو المشاركة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد . هذه الإرادة قد تأتي من حافز العائد الّذي يساهم في الدخل العائلي ومن ناحية أخرى في البحث عن التقدير والاندماج أكثر في المجتمع .إن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخول المرأة لعالم الشغل(الرسمي)ليس بالأمر السهل؛ رغم أن القانون يخول لها كل الصلاحيات في هذا المجال .إذ تحاول الجزائر أن تمثل مجتمعا منظما على أساس مفهوم الاستهلاك الموسع، لكن هناك بالمقابل فوارق اجتماعية هامة[1].و عليه يجب أن يكون هناك ترشيد مادي و اقتصادي من جهة و من ناحية أخرى ترشيد يخص العقليات و النماذج الثقافية.

و من خلال مداخلتنا هذه سنحاول التعرف على أهم مقومات تموقع العنصر النسوي في سوق العمل في الجزائر ، عن طريق إبراز الضعف الذي لا زال يميز نمط التشغيل النسوي ، رغم عوامل التطور المتاحة .

الأمر الذي يدفعنا لتحديد أهم معوقات دخول المرأة لسوق العمل في الجزائر ، و التي قد يظهر فيها جليا سوق العمل غير الرسمي كوسيلة هامة للاندماج في عالم الشغل ، نظرا لطبيعة و مرونة النشاطات غير الرسمية التي يحتويها ، والتي تسمح باستقطاب فئات متنوعة من المجتمع في مقدمتها فئة النساء.

و عليه سنقوم ب :

1- عرض المعطيات الرقمية التي تبرز تطور الطبقة الشغيلة النسوية(العاملة)في الجزائر ، مع إبراز العوامل المساهمة في ذلك .

2- إبراز الضعف الذي لا زال يميز نمط التشغيل النسوي في الجزائر .

3- شرح أسباب ضعف دخول المرأة لسوق العمل في الجزائر.

4-إبراز أهمية التشغيل غير الرسمي(خاصة العمل المنزلي) عند فئة النساء بوصفه عاملا هاما في خلق التوازن و امتصاص الفائض في سوق العمل.

1- معطيات عن الطبقة الشغيلة النسوية(العاملة)في الجزائر

إن تقدير حجم التشغيل النسوي في الجزائر يتلخص في الإحصائيات والمعطيات التي تحتويها النتائج المحصل عليها خاصة من البحوث حول العائلات عن طري الإحصاءات العامة للسكان والسكن أو تلك التي تخصّ المؤسسات،أين يحتل التشغيل إحدى الخصائص التي تميّز السكان المقيمين موضوع الدراسة ،و التي استطاعت إعطاء تقييم أولي رسمي حول التشغيل النسوي في الجزائر وتحديد

[1] Rabia BEKKAR (Ségrégation sexuelle et espace urbain en Algérie).EPHESIA. Recherches , La découverte , pp 227-231.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم الفئات التي تكوّنه بصفة رسمية أو غير ذلك كالتي يحتويها التشغيل غير الرسمي كالعاملات المنزليات، المساعدين العائليين أو حتى ربّات البيوت بدون عمل واللاتي صرّحن بممارستهن لنشاطات تجارية سواء بشكل دائم أو بصفة مؤقتة.

لقد قدر عدد النساء الناشطات في الجزائر [2] في 1977 ب 7872431 امرأة بنسبة تفوق 50 % من مجموع الطبقة النشيطة إلا أن الفئة العاملة آنذاك لم تتجاوز 138234 امرأة أي بنسبة 5.91 % من مجموع الطبقة العاملة. الأمر الذي يبرز الضعف الفادح لمشاركة الجنس النسوي في سوق العمل.

هذه الحالة لم تتغير ، بحيث عرفت نسبة العمالة الضعيفة عند النساء استقرارا إلى بداية التسعينات إذ مثلت 8.82 % سنة 1987 و 7.15% سنة1989 .و يجدر بالذكر تمركزها في قطاعات معينة كالإدارة و الخدمات المحلية (70.61 %من مجموع القطاعات سنة 1989) والتي تنتمي للقطاع العمومي. ثم عرفت مساهمة المرأة في مجال العمل تطورا لا باس به ابتداء من منتصف التسعينات ليشكل نسبة15.57 % من مجموع الطبقة العاملة سنة 1997 ، ليتواصل الدخول لسوق العمل من طرف النساء في نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة ،حيث مثلت النساء العاملات نسبة 18.68 %من التشغيل العام أغلبها في القطاع العام بمعدّل [3] 60 % (CENEAP,2005) ليتراجع قليلا في سنوات 2008 (15.6 % نسبة النساء العاملات)[4] و2009 (15.3 %نسبة النساء العاملات)ثم ينتعش بعد ذلك في السنوات الأخيرة ليصل إلى 17.65 % في سنة 2013 . و على العموم فان العمل النسوي عرف انتشارا واسع النطاق خلال مرحلة التسعينات(فترة الإصلاحات الهيكلية)و بداية الألفية الجديدة (مرحلة الانتعاش الاقتصادي)حتى و لو كان هذا الارتفاع يتفاوت من سنة لأخرى كما يبينه التمثيل التالي (الشكل 1)

(الشكل 1) ***تطور نسبة الذكور والإناث داخل الطبقة العاملة في الجزائر**

* **النسبة**

[2] كل الأرقام مصدرها الديوان الوطني للإحصاء ONS

[3] CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007 p 42.

[4] ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI –, Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005 p 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

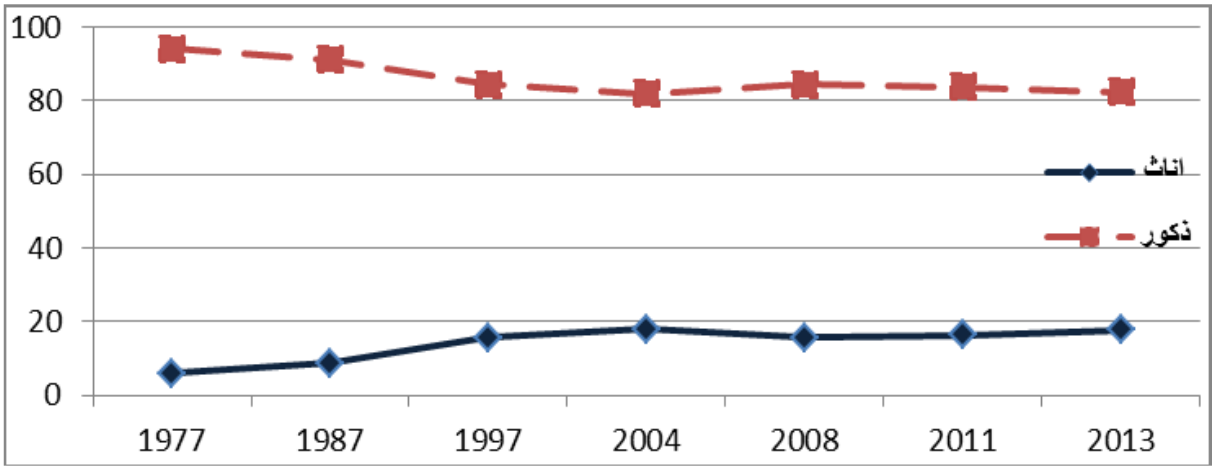

السنوات **المصدر** : الديوان الوطني للإحصاء

و رغم التطور الذي عرفه التشغيل النسوي في الجزائر إلا أن الفرق يبقى شاسعا أمام حجم فئة الذكور . ويبقى الإشارة إلى التمايز أيضا في حجم البطالة بين الذكور والإناث، إذ كانت هذه تشكل نسبا منخفضة عند النساء مقارنة بالرجال وهذا حتى بداية الألفية الجديدة(17.29 % سنة 2001 مقابل % 30عند الرجال)،ممّا يبيّن أن النساء في الجزائر قد يسلكن أساليب أخرى تتمثل في التشغيل غير الرسمي أو المكوث في البيت عكس الرجال الذين يضعون نصب أعينهم التشغيل الرسمي.

إلا أن هذه النسبة عرفت استقرارا أو ارتفاعا نسبيا بعد ذلك مقارنة بعنصر الذكور(20.4 % في 2006 و19.2 % في 2010 و 16.3 % في 2013) الذين سجلوا انخفاضا محسوسا وصل إلى نسبة بطالة قدرت سنة 2013 ب 8.3 % وهذا يبين تغيرا هاما مس بعض الأفكار و القيم التي تخص مفهوم العمل عند الفئة النسوية ،كون المرأة أصبحت تحاول البحث عن العمل لكسب لقمة العيش من جهة، لكنها تسعى من خلال ذلك خاصة إلى البحث عن التقدير والاندماج أكثر في المجتمع الذي تعيش فيه.

- **عوامل تطور التشغيل النسوي في الجزائر**

لقد ساهمت عوامل عديدة في تطور مستوى التشغيل النسوي يمكن حصر بعضها في النقاط التالية:

- **تأخر سن الزواج** : (من 18.1 سنة 1966 إلى 27.6 سنة 1998 و 29 سنة في2008)[5] مع ملاحظة زيادة حالات الطلاق .إذ يمثل الزواج في أحيان عديدة الارتباط بالتزامات عائلية تعارض أو تعي عمل المرأة .

[5] الإحصاء العام الرابع للسكان و السكن (RGPH 2008\ 1998) (ONS)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **ارتفاع المستوى العلمي** : إن تأخر سن الزواج لم ينتج فقط آثارا سلبية بل أعطت نتائج إيجابية فيما يخص تعليم المرأة، حيث عرف هذا المجال تطورا كبيرا . ففي سنة 2013 ، 95.4 % من النساء العاملات كنّ كلهن متمدرسات (39.2

% تعليم عالي، 15.6% ثانوي، 10.6% متوسط، 7.6% ابتدائي). مما يبين لجوء هذه الفئة لسوق العمل قصد إبراز قدراتهن ومعارفهن. وهو الأمر الذي تؤكد كذلك المعطيات الخاصة بالبطالة عن مستوى النساء الباحثات عن العمل والتي تشكل فيها فئة ذات مستوى علمي ثانوي و خاصة جامعي حصّة الأسد(46.8 % من مجموع النساء البطالات سنة 2008 و 35.2 % من مجموع البطالين إناث و ذكور سنة 2013) .[6]

- **النمو الديمغرافي** [7] : الذي عرفته الجزائر و العدد المتزايد للفئة النشيطة (11964000 فرد سنة 2013) [8]

- **التطور التكنولوجي و اتساع قطاع الخدمات** : ابرز أنواع جديدة و عديدة من النشاطات شكلت اهتماما خاصا وملاذا لعدد كبير من طالبي العمل.

- **التحولات الاقتصادية و الاجتماعية** : الناتجة عن الأزمة الاقتصادية 1986 والتي أبرزت أنواع من النشاطات تكيف أصحابها مع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي بسبب تدهور المستوى المعيشي لعدد كبير من العائلات و هشاشة قنوات التضامن التي كانت موجودة سابقا في المجتمع الجزائري . إذ شهد العمل النسوي المأجور خلال التسعينات انخفاضا محسوسا وتحولا إلى القطاع الخاص(بين البحث الوطني حول" النساء والاندماج الاقتصادي والاجتماعي "والذي أنجزته مصالح الوزارة المنتدبة المتعلقة بشؤون الأسرة في جوان 2550 أن النساء العاملات في القطاع الخاص مثلن نسبة 40 % قابله زيادة توسع نطاق التشغيل حتى في القطاع غير الرسمي.[9]

- **مساهمة الدولة** : في وضع بعض بوادر تشجيع العمل النسوي وذلك بإدماج المرأة بواسطة آليات التشغيل، فهناك عدّة إجراءات وضعت بغية تقليص البطالة بصفة عامة، وجعل المرأة تأخذ نصيبها في سوق العمل .ورغم أن المعطيات تبقى متفاوتة وتمثل نسبا ضعيفة فيما يخص مجال المؤسسات والإنتاج

6 ONS الأرقام مصدرها الديوان الوطني للإحصاء

7 نسبة النمو للسكان 1966-1977 : 3.21% 1977-1987 : 3.06% 1987-1998 : 2.15 % 2012 : 1.92%

8 ONS الأرقام مصدرها الديوان الوطني للإحصاء

9 RAVENEL Bernard, Comprendre l'Algérie ,confluences méditerranée, revue trimestrielle n 11,L'Harmattan, Paris, été 1994 p 121.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذاتي إلا أنها ترتفع في مجالات الإجارة خاصّة بالنسبة للفتيات اللاتي لهن مستوى علمي عال كعقود ما قبل التشغيل.

إن هذا التوسع يبرز مرونة تخص هذه الفئة و مدى اندماجها مع النسيج الاقتصادي و الاجتماعي في فترات

الأزمات و حتى في مراحل النمو. إلا أن ذلك يبقى قليلا مقارنة بالزيادة عند فئة الذكور أو بالنسبة للنمو الديمغرافي.

2 – ضعف موقع المرأة في سوق العمل بالجزائر

- رغم الارتفاع الذي عرفه التشغيل النسوي إلا أن الفرق يبقى شاسعا أمام الفئة العاملة من الذكور(17.65 % هي نسبة النساء العاملات مقابل 82.35 % عند الرجال في 2013) .
- إن معدل الإنتاجية يمثل نسبا ضعيفة(من أضعف المعدلات في العالم)مقارنة مع الدول المجاورة أو حتى مع دول الخليج . [10] (الشكل2) .

(الشكل2) ***مقارنة معدل الإنتاجية عند النساء في المغرب العربي***

السنوات	1987	1989	1993	1996	2000	2004	2009	2013
الجزائر	4.4			11		*18.1	13.9	16.6
المغرب			15		19	*19.8		
تونس		12.2			23.8			

*معدل الإنتاجية في الوسط الحضري

المصادر:

-TRIKI Souâd, HAYEF Imane, ZIRARI Michèle, HORCHAN Malika, Le Travail des Maghrébines: l'autre enjeu; situation économique et sociale, Collectif 95 Maghreb- Egalité, GTZ, 2006 p 28.

-CHARMES Jacques, MUSETTE Saib,Cas des femmes et des diplômés de l'enseignement supérieur 2007, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse ,20-21 sept 2002 p 9.

***الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء ONS**

***المغرب: مديرية الإحصاء** Abrégé des données statistiques , emploi en milieu urbain

[10] DAHBIA Abrous ,L'honneur et le travail des femmes en Algérie, l'Harmattan, Paris,1989 p 38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*تونس:المعهد الوطني للإحصاء **1989** indicateurs statistiques sur la Tunisie

*** <u>ملاحظات</u> :تجدر الإشارة إلى أ ن معدل الإنتاجية هنا هو مقاس على المجموع الكلي للسكان، كما أ ن فئات العمر تختلف من بلد لآخر مما يؤثر على مجموع السكان العاملين و هي تمثل 16-59 سنة في الجزائر * 15سنة فأكثر في المغرب * 18-59 سنة في تونس**

*إن18.1 % يمثل معدل الإنتاجية في الوسط الحضري فقط أما في الوسط الريفي فهو10.6 % مما يبين ضعف الإنتاجية بصفة عامة مقارنة مع دول كالمغرب وتونس أين نجد إنتاجية أكبر حتى في الوسط الريفي.

لقد سجلت الجزائر منذ سنة 1990 ، مثل باقي مناطق العالم اتجاها نحو ارتفاع معدل النشاط عند فئة النساء لكن بنسبة أقل من الدول المجاورة كتونس والمغرب .وقد يرجع سبب الفوارق في معدل النشاط كون الجزائر لها تبعية للمحروقات، من حيث إعادة توزيع إيرادات النفط التي تخل إيرادات كافية تعمل على خفض عرض اليد العاملة النسوية ومن جهة أخرى نظرا لكون هذا القطاع يستعمل رأس مال هام ومرتفع ممّا لا يساهم في خل طلب على اليد العاملة النسائية .عكس الدول المجاورة التي تعتمد على قطاعات متنوعة تستخدم قوى عاملة نسائية.

- إن اتصاف وظائف النساء العاملات بأنها دائمة يبرز انتمائها للقطاع العام الذي يعتبر أهم مشغل للعمالة النسوية في الجزائر فهو يحوي أكثر من 61 % من النساء العاملات (2013)محصورة خاصّة في الوظائف التي توفرها المصالح العمومية في قطاع التربية والتعليم ومجال الصحة ،التجارة والخدمات (74.3 % في 2013) [11].
- ويرجع الفرق بين معدلات التشغيل في القطاعين العام والخاص إلى التمييز الذي تتعرض له المرأة في القطاع الثاني ولاسيما فيما يخصّ الأجور .فلقد بيّنت أبحاث CENEAP سنة 2005 هذا التمايز، مبرزة أنّه يمثل نسبة 25 % أقل من الرجال.[12]و يعود هذا التمييز إلى عوامل عديدة، منها المسؤوليات الأسرية التي تجعل من المرأة تكتفي بوظائف ناقصة وذلك في غياب خدمات مناسبة تهتم بحاجيات الأسر، كما تتجه العديد من النساء إلى التركيز في مجموعة من المهن وعدم رسم آفاق

[11] ONS الأرقام مصدرها الديوان الوطني للإحصاء

[12] CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007 p 91.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستقبلهن المهني ممّا يؤدي إلى انخفاض مستوى أجورهن، هذا بالإضافة إلى محدودية الفر المتاحة بسبب ضعف حركتهن.

- وتبين معطيات الديوان الوطني للإحصاء ارتفاع معدل الإنتاجية عند فئة الشابات(أقل من 30 سنة)، أين نجد أن المحيط العائلي و خاصة الزواج له دور أساسي في السماح للمرأة بالبقاء في عالم الشغل أو لا (في 1990 شكلت فئة العازبات 54 % كما شكلت فئة أقل من 30 سنة نسبة تفوق 56%من مجموع العاملات لسنة 2009) .إن هذه الحالة لم تنتج فقط آثارا سلبية بل أعطت نتائج إيجابية فيما يخص تعليم المرأة حيث ارتفع معدل الإنتاجية سنة2013 إلى48.5 % عند خريجات الجامعة. [13]

- هذا التقدم الملحوظ في مجال التعليم والتكوين عند النساء هو خاصة في الحضر إذ ينقص في الوسط الريفي.

يعتبر الوسط الحضري هو المكان الذي يحوي أكبر عدد من النساء العاملات في الجزائر بنسبة76.89 %سنة 2013[14]، مما يبين تحول التشغيل من الوسط الريفي نحو الحضري لعوامل عديدة نخص بالذكر منها خاصة النزوح الريفي الذي شهدته الجزائر في التسعينات أمام تفاقم ظاهرة الإرهاب.

3- معوقات دخول المرأة لسوق العمل

- **الحقوق** :إن المرأة في العديد من الأحيان ليس لها أي حق في ملكية الأراضي، و هو أمر تبرر بعض التقاليد والأعراف وحتى القوانين التي قد تحدّد نوع الأعمال التي قد تمارسها المرأة وربّما حتى ساعات العمل وظروف إنجازه(البنك الدولي2004.)[15]ويتجلى النقص أيضا في جانب حقوق المرأة حتى داخل العائلة، إذ أنّ مشاركتها تبقى ناقصة وحتى منعدمة أحيانا في اتخاذ أي قرار داخل العائلة (Heintz et Pollins,2003)[16] .إذ تبقى المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية هي التي لها التأثير المباشر أو بصورة غير مباشرة على دور المرأة الاقتصادي.

- **ضعف العائد** : تتميز فئة النساء بدخل أقل من الرجال فيما يخص التشغيل بسبب طابع النشاطات الممارسة وعوامل أخرى كنقص التشغيل، خاصية العمل المؤقت، الموسمي، وبعض الالتزامات الخاصة

[13] الأرقام مصدرها الديوان الوطني للإحصاء ONS
[14] الأرقام مصدرها الديوان الوطني للإحصاء ONS
[15] KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009, p 99
[16] Idem, p 100

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنوع النسوي... .هذا بالإضافة إلى التقاليد والأعراف والمعايير الاجتماعية(كطلب الإذن عند الخروج)التي تعارض نشاط المرأة في خلق مؤسسة أو التعامل مع الرجال دون نسيان الالتزامات العائلية . إنّ هذه الحالة تجعل منهن أجيرات أو في أعمال حرة لكن غير مستخدمات(42.59 %من العاملات كن أجيرات بصفة دائمة سنة 2013) .

- **الحصول على الموارد:**

1-التعليم والتكوين : تعتبر القراءة والكتابة والحساب أمورا أساسية للدخول لسوق العمل ناهيك عن التطور التكنولوجي الذي أوجب التحكم في آليات الإعلام الآلي و الاتصالات ، فالنساء اللاتي يملكن هذا السلاح لهنّ حظ كبير في الدخول لسوق العمل (Jutting et Al ,2008)[17]،إذ يمثل التكوين دافعا قويا في جعل المرأة تشغل نشاطات رسمية .لكنّ الحقيقة تبين أن ثلثي النساء في العالم أميّات (Isu,2002) ،رغم التعويض الذي يشهده هذا النقص في السنوات الأخيرة و رغم العوامل الصعبة التي تعوق الفتيات للذهاب للمدارس و اقتناء المعرفة فالبنات يخرجن من المدارس في سن صغير نسبيا ليتعلمن أعمالا لها علاقة بالبيت و رعاية الإخوة الشيء الذي يسمح للأمهات بمزاولة نشاطات تمس التشغيل غير الرسمي([18] courhiel – lastarria,2006) .

2-القروض، الشبكة المعلوماتية : تعتبر أمورا ضرورية للدخول لسوق العمل .فبالإضافة إلى الإقصاء الذي تعرفه المرأة اتجاه الملكية تعمل الحواجز السوسيوثقافية (Esmin,2002) [19]على منع هذه الأخيرة من الاستفادة من مزايا القروض وبالتاي لا يمكن إيجاد أي نوع من التراكم .أما من ناحية المعلومات يبقى الرجل هو وسيلة الاتصال إذ لا يمكن للمرأة أن تجري لقاءات مهنية أو الحصول على معلومات تسمح لها بممارسة نشاطها بكل سهولة.

- **غياب النمو الاقتصادي:** تتميز فترات التنمية والنمو الاقتصادي بزيادة التشغيل الرسمي و ذلك عند الجنسين و بانعدامها تنتشر البطالة و الأعمال غير المستقرة [20] نتيجة تراجع عرض العمل الرسمي جراء الأزمات التي تتعرض لها الدول من خلال سياسة الإصلاحات الهيكلية .إن النمو الذي يحققه الاستثمار الحكومي والقطاع الخاص هو المحرك الأساسي في خل مناصب الشغل، الأمر الذي لا يتحقق في الظروف الحالية التي تتميّز بإنتاجية عمل ضعيفة .لقد سجلت الإنتاجية انخفاضا خلال السنوات

[17] KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009, p 100.
[18] Idem, p 101
[19] Idem, p 102
[20] JUTTING .J,LAIGLESIA.R,JUAN .R, l'emploi informel dans les pays en développement , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخيرة2.3 % بينما تمّ رفع الأجر الوطني ثلاث مرات بمعدل سنوي9.8 % وعليه عرفت القدرة الشرائية تحسنا لكن دون مقابل معادل فيما يخص الإنتاجية [21].فالأشكال الجديدة التي خصّت التشغيل في الجزائر و التي اعتمدت على عقود و اتفاقيات [22]كقواعد تسير عملية التشغيل عبرت عن إصلاحات تنبئ بأنّ الدولة لا تعمل على ضمان الشغل و حق العمل.. . . وبمعنى آخر فالتشغيل مسّ قطاعات غير منتجة عكس القطاع الصناعي الذي تبقى علاقته بمستوى التشغيل ضعيفة (قانون المالية 2010خصّص 42.6 مليار دج لخلق 60000 منصب شغل في قطاع الوظيف العمومي)[23] .

- **عرض جودة التصرف والتضامن** :يظهر التضامن كعامل بعيد عن الإطار الاقتصادي ، يبرز نوع من التكافل والتعاضد العائلي .كلها أمور ليس لها علاقة بالجانب المادي ولكن هي أمور تخص قيم التضامن والتعايش التي يعرفها المجتمع الجزائري تجعل من المرأة تعيش تحت إطار محمي قد يغنيها عناء العمل إلى اجل مسمى.

- **ثقافة التهرب من التنظيمات التشريعية** :إن عدم المشاركة في التشغيل الرسمي قد يأخذ مبررات ثقافية عند الجنسين.

فالعقد الاجتماعي بين الدولة والأشخاص قصد احترام المعايير التنظيمية من حيث كمية ونوعية الخدمات التي توفرها الدولة مقابل الرسومات والضرائب التي يقدمها الأشخاص قد يكون غير متوازن أحيانا .فإذا كان الانتماء لحيّز التشغيل الرسمي له تكاليف موضوعية(قد تصل إلى الحبس والعقاب)فإن تكاليف أخرى من طبيعة" نفسية "متفاوتة بين الأشخاص لها الأثر الأكبر في عدم الدخول للقطاع الرسمي (Fugazza et Jacques,2003).[24] .

- **النقص في الخدمات الاجتماعية** : إن العراقيل البيروقراطية والنقص الذي تشهد الخدمات الاجتماعية من حماية وضمان أثناء العمل وبعد قد يصاحبه زيادة في التهرب من التشغيل الرسمي.

- **التنظيم البيروقراطي(الصلب)** :لقد بينت دراسات عديدة (Loayzactrigolini,2006) [25] أن تقوية التنظيم البيروقراطي الحكومي (العراقيل الإدارية و الإجراءات البيروقراطية و قضايا الفساد) في سوق

[21] Idem, p 13.

[22] المادة رقم , 90-11 ليوم ,21 أفريل 1990 (القانون الخاص بعلاقات العمل)

[23] BIT, Algérie : contexte et priorité nationale, 08/03/2010 www.ilo.org

[24] KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009,. p 76.

[25] Idem, p 76

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل يؤدي إلى نقص في حجم التشغيل الرسمي . ..وهذا عكس ما يروّج له من أن العوامل الثقافية هي الدافع وراء التهرب التنظيمي و الجبائي.

- **تنظيم سوق العمل:** تحتل الجزائر مرتبة متقدمة فيما يخصّ جمود سوق العمل وهو مؤشر يستخدمه البنك العالمي في المقارنة بين الدول (المؤشر يقترب من نقطة 50)[26]، ويرجع هذا الارتفاع إلى حجم الصعوبات في مجال التشغيل وتسريح العمال.

- **مناخ الأعمال** :رغم التحسينات الأخيرة لكن يبقى مناخ الأعمال في الجزائر غير موات. فحسب مؤشرات البنك العالمي حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال تحتل الجزائر الرتبة 116[27].

- **القطاع العام:** رغم الانخفاض الذي عرفه القطاع العام من حيث عرض العمل إلاّ أنّه يبقى له الدور الرئيسي في عدد من الأنشطة الإنتاجية، واضعا بذلك حدودا أمام القطاع الخاص . إذ يملك القطاع العام90 % [28] من أصول المؤسسات المالية، ممّا يجعله المساهم الغالب في النشاط الاقتصادي للبلد.

- **الالتزامات العائلية** : فالمسؤوليات الأسرية من واجب التربية و الاعتناء بأفراد الأسرة و كثافة الأعمال داخل المنزل تجعل المرأة تكتفي بوظائف ناقصة وذلك في غياب خدمات مناسبة تهتم بحاجيات الأسر، كما تتجه العديد من النساء إلى التركز في عدد من المهن وعدم رسم آفاق مستقبلهن المهني ممّا يؤدي إلى انخفاض مستوى دخلهن و إلى محدودية الفرص المتاحة بسبب تقييد حركتهن.

- **الصعوبات الاجتماعية و الثقافية:** إذا كان الدين الإسلامي يسمح للمرأة بممارسة حقوقها كاملة في إطار شرعي وهو بالتاي يحفز على السعي و طلب الرزق .فان منع المرأة و احتقارها هو نتيجة دوافع شخصية لبعض الجماعات حسب" ربيعة بكار "[29]التي تشير دائما إلى أن هذه التفرقة قد تصل لتشابه التمييز العنصري بين البيض و السود ،حتى أن التمايز في الجنس والنوع الاجتماعي يمثل عند بع الرجال مبدأ شخصي و اجتماعي، مما جعل الفئة الهامة من النساء تقبل بصفة عادية بأي تمييز يمارس عليها . إن موقع المرأة في سوق العمل يتمركز في مناصب معينة مبنية على أنماط وأحكام مسبقة متعلقة بأدوار الرجال والنساء في المجتمع .فالتوازن فيما يخص المهام الإنتاجية والمهام الإنجابية يتطلب مراجعة لمفهوم الحصول على الموارد بين الجنسين من مال، أرض، موارد طبيعية، العمل ، الادخار والقروض،

[26] " مؤشر جمود سوق العمل "دوليا لسنة 2008

[27] KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009, p 30.

[28] Idem, p 31.

[29] Rabia BEKKAR (Ségrégation sexuelle et espace urbain en Algérie).EPHESIA. Recherches , La découverte , p p 227-231.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكنولوجيا، التعليم والتكوين، وسائل النقل، الخدمات الصحية، المشاركة، الوقت....الأمر الذي يسمح بتحقيق المنافع الخاصة المادية من جهة وأخرى غير ملموسة كالوضعية، السلطة، التقدير. ....

- **تعددية النشاط** :و تتمثل في كون وجود النساء لا يقمن بنشاط داخل القطاع الرّسمي فقط بل في نفس الوقت و بشكل مماثل بعمل داخل القطاع غير الرّسمي. إن" تعددية النشاط "لا تميّز س وق العمل في اقتصاديات الدّول الناميّة فقط أين نجد أفرادا تشغل مناصب إداريّة هامّة و في نفس الوقت لها نشاطات أخرى في القطاع الموازي(غير الرّسمي) .

ورغم كل هذه العراقيل، فالكل يجمع بأن هناك قوة إنتاجية لا يستهان بها لدى فئة النساء، إلا المشكل يكمن في اعتراف المجتمع بذلك .لان الواقع يعبر عن وجود علاقة بين المرأة ونوعية العمل، وبصيغة أخرى بطبيعة النشاط كظاهرة اجتماعية يبرزها تموقع المرأة في الوجه الآخر لسوق العمل و هو التشغيل غير الرسمي.

4 - موقع المرأة في سوق العمل غير الرسمي

أصبح التشغيل غير الرسمي يمثل نسبا معتبرة في اقتصاد الجزائر بصفته الوسيلة الوحيدة أمام طالبي العمل الذين لا يجدون مخرجا لأزماتهم سوى ممارسة نشاطاته.فتطور و تنوع أشكال النشاطات غير الرسمية نتيجة الأزمة الاقتصادية و كانت وسيلة للاندماج في عالم الشغل ،حيث لم يعد لها مكانا محددا أو تطبيقات بيّنة والّتي تؤثر بصفة واضحة على التنظيم الاجتماعي.إن الطبيعة التي تميزها تجعل منها أكثر قابلية و مرونة إذ أنهّا تسمح لصاحبها بممارستها تحت أيّ ظرف زماني أو مكاني. لذا عمدت فئة هامة من النساء إلى ممارسة هدا النوع من النشاط داخل المنزل بصفة تكاد تكون دائمة ، عرفت باسم العمال المنزليين .هؤلاء ابرزوا وسيلة جديدة للإنتاج و نمطا خاصا من أنماط التشغيل قد يرجع لاستمرار بع الأعمال الحرفية و التقليدية التي كان يقوم بها الآباء و الأجداد إلا أن ذلك ليس بديهيا في عصر يشهد تقدما تكنولوجيا و تطورا لسوق العمل.

4-1- معطيات حول العمل المنزلي في الجزائر[30]

[30] Lakjaa. A, Le travailleur informel: figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile), Insanyat, n°1, Oran,1997p 30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن تقييم حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر يتلخص في الإحصائيات والمعطيات التي تحتويها النتائج المحصل عليها خاصة من البحوث حول العائلات عن طري الإحصاءات العامة للسكان والسكن أو تلك التي تخصّ المؤسسات. فنجد البحوث الميدانية (MOD) [31]التي استطاعت إعطاء تقييم أوي رسمي حول التشغيل غير الرسمي في الجزائر وتحديد أهم الفئات التي تكوّنه و من بينهم العاملين المنزليين .فلقد ثبت وجود هذا القطاع لأوّل مرة في الجزائر سنة 1977 عن طريق الإحصاء العام للسكان و السكن الذي أجري في تلك السنة . هذا الأخير سمح باكتشاف فئة سميت لأول مرّة ب" نساء مشتغلة نسبيا(F.P.O).

فيما سمحت البحوث الميدانية (M.O.D) بإحصاء هذا النوع من العاملات الذي كان في تزايد مستمر ، 66008 في سنة 1982 و 180000 في سنة 1985 و 145000 في سنة 1989 ، إلا أن البعض اعتبر هذه الأرقام بعيدة عن الواقع ،الأمر الذي أدّى إلى إدراج أسئلة و تقنيات جديدة سمحت بالكشف عن حجم هد الفئة وكذلك مهدت أيضا للانتقال لما أصبح يسمى ب" العمل المنزلي Travail à domicile."والذي أصبح يشمل حتى فئة الذكور ،ليستعمل هذا المصطلح في البحوث الميدانية و الإحصائيات الرسمية ابتداء من جوان1989 . إن النمو الديمغرافي و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية المشاهدة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية 1986 كلها عوامل ساهمت في مظاهر نقص التشغيل، تسريح العمال، ارتفاع البطالة، و انخفاض القدرة الشرائية بشكل واضح لعدد هام من أفراد المجتمع . فخلال التسعينات شهد العمل النسوي المأجور في الخارج انخفاضا محسوسا وتحولا في القطاع الخاص قابله زيادة توسع نطاق العمل المنزلي .إن هذه النشاطات لم تعد تعبر كما في الماضي عن ظاهرة تقليدية بل أخذت أبعادا و امتدادات أخرى أبرزت أنواعا من النشاطات تكيف أصحابها مع النسيج الاقتصادي و الاجتماعي المحيط بهم. .. .ويمكن إجمال تطور حصة العمل المنزلي بالنسبة للتشغيل العام كما يلي :(الشكل 3)

(الشكل 3) : ***تطور حصة العمل المنزلي بالنسبة للتشغيل العام***

ا لنسبة

[31]. Idem, p 31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

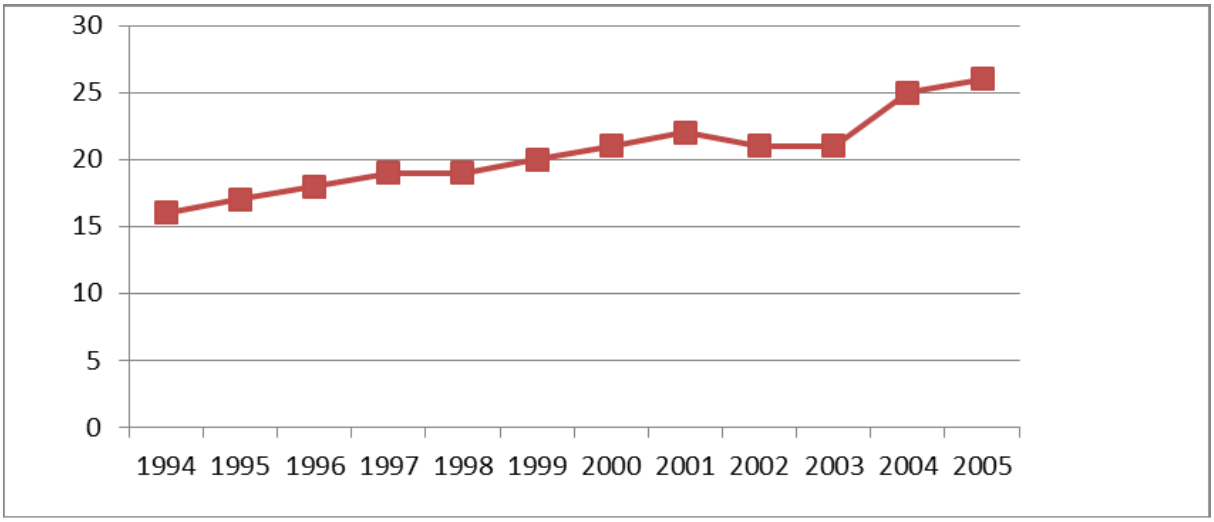

السنوات

المصدر – :تقديرات مصالح صندوق النقد الدولي سنة 2006

– FMI, Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI No. 07/61, Washington, D.C, Février 2007, p21.

إن هذا التوسع يبرز مرونة هذا النمط من التشغيل و مدى اندماجه مع النسيج الاقتصادي و الاجتماعي في فترات الأزمات وحتى في مراحل النمو. و يبقى الإشارة إلى عدم وجود بحوث ميدانية شاملة حديثة تخص هذه الفئة مثل حاجزا أمام معرفة تطور حجم هذه الفئة حاليا رغم أن عددا من الإحصائيات التي تمس ظواهر التشغيل الناقص (436000 امرأة في 2010)[32] أو المساعدين العائليين (65000 امرأة في 2013 – 44000 امرأة في2012 – 34000 امرأة في 2011)[33]

و التشغيل غير الرسمي (586000 امرأة في 2010)[34]– تبين ازدياد حجم النساء في ممارسة النشاطات غير الرسمية و أهمها العمل المنزلي.

و على العموم في الجزائر، هناك اختلاف بين الباحثين حول حجم النساء العاملات .فبعضهم يعتبر عدد النّساء المندمجة في عالم الشغل أكبر من العدد المقدّم من طرف الإحصائيات، بينما البعض الآخر يعتبر أنّ الإحصائيات التي خصت بحوث حول العائلات تحتوي على أرقام خاطئة من جهة و من ناحية

[32] ONS, Enquête Emploi auprès des ménages 2010,collections stat .N°170/2012.
[33] ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE 2013,2012,2011,N°653-651-592.
[34] ONS, Enquête Emploi auprès des ménages 2010,collections stat .N°170/2012

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانية فهي تفتقر لأدوات إحصائيّة للكشف عن حجم عمل النساء .و يبقى أنّ المرأة داخل المنزل تقوم بأعمال خاصّة بالبيت و في نفس الوقت بأعمال تجارية داخل المنزل دائما.

4-2- المرأة داخل المنزل بين العمل التجاري و غير التجاري:

إنّ تعريفات المكتب الدّولي للعمل (BIT) و التي تنتهجها الجزائر تجعل من المرأة ماكثة بالبيت : هي كلّ امرأة متزوّجة أو عزباء لها 70 سنة فأكثر تمارس أعمال خاصّة بالمنزل فقط .فهي لا تعمل، لا تبحث عن عمل و ليس لها نشاط يعود عليها بعائد .وعليه كان لابد من تحديد أبعاد التمايز بين العمل التجاري والعمل الخاص بالبيت:

- النشاط الخاص بالبيت (Travail domestique): هذا النوع إنتاج ذاتي لا يعود بدخل و لذا يجب عدم الخلط بينه و بين العمل المنزلي التجاري .رغم أنّ كلاهما يتمان داخل إطار المنزل و أنّ طبيعة نشاطاتهما تتقارب إن لم تكن نفسها في بع الأحيان ، رغم اختلافها في الكمّ و النوع. . . إن مجال التفرقة بين النشاطين التجاري وغير التجاري يمسّ مجالات عديدة رغم العلاقة المكملة التي تجمعهما، فمجانية الأعمال الخاصة بالبيت تنتج تبعية مالية داخل العائلة والمجتمع مما يؤدي إلى التحول للعمل المنزلي بصفته يعطي عائدا يقلل من حجم هذه التبعية ويسمح للمرأة بالمشاركة في أخذ القرار داخل الإطار العائلي.
- مرونة التشغيل غير الرسمي: إن مرونة التشغيل غير الرسمي والعمل المنزلي خاصة نجدها في استقطاب فئة النساء خاصة لعدّة اعتبارات ثقافية اجتماعية واقتصادية ، نظرا لطبيعة النشاطات الغالبة دون نسيان العوائد المحصلة و كذلك الخبرات و المؤهلات المكتسبة . وقد تتمثل هذه المرونة في دوافع عديدة منها:

- خفض التكاليف : كراء ،كهرباء ،تدفئة، تأمين، أكل...تكاليف اجتماعية وضريبية ... النقل، اعتناء بالأطفال...
- العناية بالعائلة والقيام بأعمال البيت الدخل
- الوقت : يسمح العمل المنزلي باقتصاد الوقت من خلال اجتناب التنقل اليومي
- الإطار الخفي (غير الرسمي) : أين يسمح ذلك بالمنافسة والبقاء في السوق بعيدا عن أعين الرقابة
- الحرية والتقدير الاندماج في سوق العمل الرغبة
- المستوى العلمي : ممارسة نشاطات منزلية تسمح لهن بإبراز قدراتهن ومعارفهن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤكد التشغيل غير الرسمي من خلال العمل المنزلي مرونة استقطاب فئة النساء و إدماجهم في سوق العمل.الأمر الذي جعله يعرف ارتفاعا في التأهيل العلمي و الفني لممارسيه خاصة عند الفئات الصغرى و يميز كعامل هام فيخل التوازن وامتصاص الفائض في سوق العمل.

خاتمة

إنّ الأعمال الممارسة من طرف النّساء أصبحت تساهم في الإنتاج الاقتصادي للبلد . و عليه تبرز ضرورة إدماج المرأة في مفهوم النّمو الذي يمس اقتصاديات الدول عن طري توفير خدمات تناسب دور المرأة وتدعم مشاركتها في اتخاذ القرار، مما يتطلب ذلك توعية الرجل وإدراكه بمفهوم تقسيم الأعباء المنزلية.

إن التقدم في مجال التنمية هو وسيلة لتحقيق التمكين الكامل، وأن تعديل التشريعات والقوانين هو عنوان أمثل لتحقيق ذلك إلا أن التحدي يبقى في التزاوج بين تنمية رأس المال البشري بالنسبة للمرأة وبين تعديل القوانين التي في صالحها، و تحقيق المساواة والتمكين في الواقع على مستوى توزيع الأدوار وتحديد العلاقات بين المرأة والرجل وتغير نسق القيم لمزيد من المساواة من المستوى الشخصي الأسري إلى المستوى العام . وعليه تحاول المرأة عن طريق العمل كسب لقمة العيش من جهة، لكنها تسعى أيضا من خلال ذلك إلى البحث عن التقدير والاندماج أكثر في المجتمع الذي تعيش فيه رغم أن بعضهن يمارسن هذا العمل داخل إطار التشغيل غير الرسمي .هذا الأخير أصبح يمثل عاملا هاما في خلق التوازن و امتصاص الفائض في سوق العمل.

إن محاولة تأطير هذه النشاطات و تشجيعها من شانه إعطاء دفع للاقتصاد الوطني و مواجهة حدة الفقر و الآفات الاجتماعية عن طريق العمل على وضع قوانين و إجراءات أكثر عقلانية تتماشى و التنظيم الاجتماعي، و تطبيقها بصفة عادلة، عملية و فعالة، من شأنه إضفاء الطابع الرسمي، مما يساعد هذا النوع في البروز بصفة قانونية تضمن حرية حقوق المرأة العاملة من جهة و السماح للدولة بتحصيل الضرائب المفقودة.

-المراجع

- بالفرنسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 – ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition

2 - BIT, Algérie : contexte et priorité nationale, 08/03/2010 www.ilo.org

3 - BIT, Les règles du jeu une brève introduction aux normes internationales du travail, Edition révisée, OIT, Genève ,2009, .

4 - CHARMES Jacques, MUSETTE Saib, Cas des femmes et des diplômés de l'enseignement supérieur 2007, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse ,20-21 septembre 2002.

5 - CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007 p 42-- - - 77 .

6 - CERDI –, Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005 p 36.

7 - DAHBIA Abrous ,L'honneur et le travail des femmes en Algérie, l'Harmattan, Paris,1989 p 38.

8 - FMI, Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI No. 07/61, Washington, D.C, Février 2007, p21.

9 - JUTTING .J,LAIGLESIA.R,JUAN .R, l'emploi informel dans les pays en développement , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 13.

10 - KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009,

11 - LAKJAA. A, Le travailleur informel : figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile), Insanyat, n°1, Oran,1997p 30.

12 - LAUTIER .B, l'économie informelle dans les pays du tiers monde, la découverte, 1994, p 20-38.

13 - MAHIOU Ahmed , Jean-Robert HENRY, Où va l'Algérie, KARTHALA-IREMAM, Hommes et société,2001.

14 - ONS, Enquête Emploi auprès des ménages 2010,collections stat .N°170/2012.

15 - ONS,Données sur l'activité au1ertrimestre 1996, données statistiques n°241, décembre, Alger, 1996.

16 - ONS, Enquête Emploi auprès des ménages 2010,collections stat .N°170/2012.

17 - ONS,ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIM 2013,2012,2011 ,N°653-651-592.

18 - ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIM 2013,2012,2011,N°653-651-592.

19 - Rabia BEKKAR (Ségrégation sexuelle et espace urbain en Algérie).EPHESIA. Recherches ,La découverte , p p 227-231.

20 - RAVENEL Bernard, Comprendre l'Algérie ,confluences méditerranée, revue trimestrielle n 11,L'Harmattan, Paris, été 1994 .

21 - TRIKI Souâd, HAYEF Imane, ZIRARI Michèle, HORCHAN Malika, Le Travail des Maghrébines: l'autre enjeu; situation économique et sociale, Collectif 95 Maghreb- Egalité, GTZ, 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **بالعربية**

1- الدورة - الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة 2000 (بشأن تنفيذ منهاج بيجين-1995) ص12

2- المادة رقم 90-11 ليوم 21 أفريل 1990 (القانون الخاص بعلاقات العمل)

3- الديوان الوطني للإحصاء)معلومة إحصائية رقم 48 جوان 1989

4-المكتب الدولي للعمل -الندوة الدولية للعمل -تقرير رقم 5 -جنيف1995

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com